

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 394 / 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

|   |  |
|---|--|
| <p>MEAK Weekly Economic Report No. 394<br/>Sunday 24 July 2022<br/>full report* click on the link:</p> <p>The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.</p> <p>I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.</p> <p>I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes</p> <p>Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.</p> | <p>م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم<br/>394<br/>الأحد 24 تموز، 2022<br/>لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:</p> <p>التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.</p> <p>ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.</p> |
|---|--|

## Contents

|   |    |
|---|----|
| أولاً - الاقتصاد العالمي:                                     | 4  |
| 1 - لماذا تهبط الأسهم الأمريكية عند صعود عائد السندات العشرية | 4  |
| أعلى 3%؟  | 4  |
| 2 - "داو جونز" يقلص مكاسبه ليغلق على ارتفاع هامشي             | 6  |
| 3 - هل يزيد المركزي الأوروبي من الضغوط السلبية على أسواق      | 7  |
| الأسهم في أوروبا؟   | 7  |
| 4 - تطورات أسعار النفط الخام:                                 | 9  |
| 5 - ثلاثة أسباب قد تُبقي أسعار النفط مرتفعة.. واختبار مستويات | 9  |
| قياسية مرة أخرى هذا العام "ليس ببعيد"                         | 11 |
| ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:       | 15 |
| 6 - NBP pokazał prognozy, w które sam nie wierzy.             | 15 |
| Wywołały nie lada zamieszanie                                 | 15 |
| 7 - GCC nationals expected to increase investments            | 20 |
| in the UK real estate: Report                                 | 20 |
| 8 - UAE's Mubadala leads \$400m funding round for             | 22 |
| Berlin-based insurtech  | 22 |
| 9 - Israel wants Saudi Arabia to be part of common            | 23 |
| Middle East market  | 23 |
| ثالثاً - الاقتصادات العربية:                                  | 27 |

- 10 - تحسن قيمة الليرة اللبنانية.. ما أسباب ومدى استدامة انخفاض  
سعر صرف الدولار؟ ..... 27
- 11 - الفقر وتراجع النمو يُدخلان إلى الشوارع أساليب نقل جديدة لم  
تكن معروفة سابقاً..... 33
- 12 - الودائع المصرفية تنخفض إلى 136.7 مليار دولار..... 38
- رابعاً - الاقتصاد السوري: ..... 42
- 13 - مصارف تفوز بالمزاد الأول للاكتتاب على سندات خزينة.. 42
- 14 - 600 ألف أسرة... يعني وسطياً 3 ملايين مواطن... رقم له أكثر  
من معنى ان كنتم تعقلون..... 43
- 15 - برعاية حاكم مصرف سورية المركزي... المصرف الدولي  
للتجارة والتمويل يفتتح فرعه في مول التاون سنتر بدمشق..... 45

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 394 / 2022

الأحد 24 تموز، 24 July 2022



أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - لماذا تهبط الأسهم الأمريكية عند صعود عائد السندات العشرية أعلى

3%؟



2022-06-07 (FX News Today)

انخفضت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات أمس الإثنين عند معرفة صعود العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات أعلى حاجز 3.0% وعند تعقب مستويات ديون الشركات والسندات الحكومية في الولايات المتحدة، ربما يتضح السبب وراء ذلك الرابط العكسي.

يرى محللون أنه لا الحكومة الفيدرالية ولا الشركات في الولايات المتحدة يمكنها تحمل تبعات ارتفاع عائد سندات الخزانة العشرية، وهو ما حدث بالفعل في سبعينيات القرن الماضي.

وتحدث المستثمرون عن خيار الفيدرالي، وهي استراتيجية ظهرت وقت قيادة الفيدرالي الأمريكي من جانب "ألان جرينسبان" عام 1987 والتي تقول إن البنك المركزي سوف يتدخل بسياسات وإجراءات من شأنها دعم الأسواق. تفاقم الدين: وعاد الحديث عن بعض الأحداث التي تعرض لها سوق الأسهم الأمريكية في الماضي سواء في فترة السبعينيات أو في عام 1987 نظرا لتشابه بعض الظروف الاقتصادية والمالية.

وعلى سبيل المثال، بلغ حجم الدين الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 125% مقابل 31% عام 1979، كما بلغ حجم ديون الشرات 49% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3% في عام 1979. وأشار المحللون أن البيانات توضح مدى تعرض الاقتصاد لمشكلة دين ضخمة أعلى بكثير مما كانت عليه في السبعينيات، وهي الفترة التي تدخل فيها الفيدرالي لدعم الأسواق، فما بالنا بما يحدث حالياً؟ ولهذا السبب، عندما تشهد عوائد سندات الخزانة الأمريكية ارتفاعاً خاصة أعلى حاجز 3%، فإن موجة من المبيعات المكثفة تطال سوق الأسهم كردة فعل على صعود التضخم وزيادة احتمالات التعرض للركود على غرار فترة السبعينيات وسياسات الفيدرالي. ويتوقع مستثمرو سوق الأسهم الأمريكية مزيداً من الأضرار بسبب ارتفاع عوائد سندات الخزانة وسندات الشركات أعلى بكثير من فترة السبعينيات خاصة وأن البنك المركزي يختلف عن فترة 1979 بأنه يحاول الآن دعم سوق السندات وليس سوق الأسهم كما فعل "جرينسبان".

<https://www.fxnewstoday.ae/international->

markets/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-  
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A/%D8%A7%D9%84  
%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A  
7-%D8%AA%D9%87%D8%A8%D8%B7-  
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-  
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-  
%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-  
%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF-  
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-  
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-  
%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-3%D8%9F-254166

## 2 - "داو جونز" يقلص مكاسبه ليغلق على ارتفاع هامشي



2022-06-06 (FX News Today)

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات اليوم الإثنين، لكنها قلصت مكاسبها متأثرة بصعود العائد على سندات الخزانة الأمريكية. وارتفع العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات أعلى 3% كما ارتفع عائد السندات لأجل 30 عاما إلى 3.18%. يأتي ذلك في انتظار صدور بيانات التضخم في أسعار المستهلكين بالولايات المتحدة والتي ستصدر في وقت لاحق هذا الأسبوع. وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع التضخم في أمريكا مما يبرر مزيدا من التشديد في السياسة النقدية من جانب الاحتياطي الفيدرالي خلال اجتماعاته المقبلة. وفي ختام الجلسة، ارتفع "داو جونز" الصناعي بنسبة 0.1% (ما يعادل 16 نقطة) إلى 32915 نقطة، وسجل أعلى مستوى عند 33235 نقطة وأقل مستوى عند 32819 نقطة. وصعد مؤشر "إس أند بي 500" بنسبة 0.3% (ما يعادل 13 نقطة) إلى 4121 نقطة، وسجل أعلى مستوى عند 4168 نقطة وأقل مستوى عند 4109 نقاط. وقفز مؤشر "ناسداك" بنسبة 0.4% (ما يعادل 48 نقطة) إلى 12061 نقطة، وسجل أعلى مستوى عند 12245 نقطة وأقل مستوى عند 12004 نقاط.

<https://www.fxnewstoday.ae/international-markets/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A/%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%22%D8%AF%D8%A7%D9%88-%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B2-22-%D9%8A%D9%82%D9%84%D8%B5-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%87-%D9%84%D9%8A%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89->

### 3 - هل يزيد المركزي الأوروبي من الضغوط السلبية على أسواق الأسهم

في أوروبا؟

2022-06-08 T (FX News Today)



لا تزال أسواق الأسهم في أوروبا تقدم أداء مخيباً للآمال منذ مطلع جلسات هذا العام ، وسط ضغوط سلبية كبيرة ، أدت إلى عزوف المستثمرين عن المخاطرة ، وتسارع عمليات حاجز الأرباح . والأسهم الأوروبية كانت الأكثر تضرراً من تداعيات اندلاع الحرب في أوكرانيا ، مع هبوط المؤشرات الرئيسية للأسواق الكبرى في أوروبا لأدنى مستوى في 13 شهراً . والحرب الروسية الأوكرانية لم تكن الضغط السلبي الوحيد على أسواق الأسهم الأوروبية ، فهناك العديد من الضغوط ، لعل أهمها قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة!

تتجه أنظار الجميع في أسواق المال العالمية صوب اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي المقرر غدا الخميس ، فهل يزيد البنك من الضغوط السلبية على أسواق الأسهم الأوروبية ، هذا ما سوف نحاول توضيحه خلال هذا التقرير .

البنك المركزي الأوروبي: يتصدر جدول أعمال المستثمرين هذا الأسبوع اجتماع السياسة النقدية غدا الخميس للبنك المركزي الأوروبي، والذي من المتوقع أن يمهد الطريق كثيراً لرفع سعر الفائدة في اجتماع البنك المقرر في تموز / يوليو المقبل.



هناك بعض التكهّنات حالياً في أسواق المال، بأن البنك المركزي الأوروبي قد يبدأ بارتفاع كبير في سعر الفائدة الأوروبية يبلغ 50 نقطة أساس، خاصة بعد ارتفاع التضخم في منطقة اليورو إلى مستوى قياسي جديد عند 8.1% في أيار/مايو الماضي. وتقوم الأسواق بالفعل بتسعير 125 نقطة أساس من الزيادات في سعر الفائدة الأوروبية في اجتماعات البنك المركزي الأوروبي الأربعة المتبقية خلال هذا العام.

التوقعات: التعليقات الأكثر تشدداً، مع التأكيد على البدء في رفع سعر الفائدة الأوروبية بداية من الاجتماع المقبل في تموز/يوليو، سوف تؤدي إلى المزيد من العزوف عن المخاطرة في أسواق الأسهم العالمية، خاصة في أسواق الأسهم الأوروبية. وعليه فمن المتوقع تجدد عمليات البيع المفتوحة في الأسهم الأوروبية، وهو ما يمهد الطريق إلى هبوط المؤشرات الرئيسية للأسواق الكبرى في أوروبا لمستويات أدنى جديدة عن تلك التي سجلتها في آذار/مارس الماضي.

التعليقات الأقل تشدداً وتأكيد البنك على استمرار عمليات شراء الأصول، أمر مستبعداً على حسب المعطيات والتصريحات الأخيرة لمسؤولي البنك المركزي الأوروبي، وفي حالة حدوثه بالفعل سوف ينعكس تأثيره سريعاً إلى انتعاشة قوية في معظم أسواق الأسهم الأوروبية.

<https://www.fxnewstoday.ae/international->

markets/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-  
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-  
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9/%D8%A7%D9%8  
4%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%87%D9%84-  
%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-  
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-  
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-  
%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-



#### 4 - تطورات أسعار النفط الخام:

الأسوأ لم ينته بعد.. توقع ارتفاع سعر النفط إلى 140 دولارًا للبرميل  
نشر الأربعاء، 08 يونيو / حزيران 2022

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية --(CNN) يبدو أن أسعار النفط والبنزين المرتفعة بحاجة للارتفاع إلى مستوى أعلى هذا الصيف لتحفيز الإنتاج الجديد وتثبيط الاستهلاك، وفقًا لغولدمان ساكس.

يتوقع البنك الآن أن متوسط أسعار خام برنت سيبلغ 140 دولارًا للبرميل بين يوليو وسبتمبر، ارتفاعًا من 125 دولارًا للبرميل. يتم تداول خام برنت حاليًا عند حوالي 120 دولارًا للبرميل.

والأسوأ من ذلك، قال Goldman Sachs إن أسعار التجزئة للبنزين في الصيف ستحتاج إلى الارتفاع إلى المستويات المرتبطة عادة بـ 160 دولارًا للنفط من أجل تقليص الطلب.

كتب المحللون الاستراتيجيون في بنك غولدمان ساكس في تقرير إلى العملاء: "لا يزال الارتفاع الكبير في الأسعار ممكنًا تمامًا هذا الصيف." تشير التوقعات إلى أن الأسوأ لم ينته بعد بالنسبة للمستهلكين الذين يتعاملون بالفعل مع ارتفاع أسعار الغاز.

وقال بنك غولدمان ساكس متوسط سعر خام برنت قد يسجل 135 دولارًا للبرميل خلال النصف الثاني من هذا العام والنصف الأول من العام المقبل. هذا أعلى بمقدار 10 دولارات عن التوقعات السابقة للبنك.

وكتب الخبراء الاستراتيجيون في غولدمان ساكس: "نعتقد أن أسعار النفط بحاجة إلى مزيد من الارتفاع لإعادة المستويات المنخفضة بشكل غير

مستدام لمخزونات النفط العالمية إلى وضعها الطبيعي، وكذلك طاقات أوبك والتكرير الفائضة."

في مارس، ارتفع سعر خام برنت لفترة وجيزة إلى أعلى مستوى في 14 عامًا عند 139.13 دولارًا للبرميل. لكن ثبت أن ذلك مؤقت حيث تراجعت أسعار النفط بسرعة من ذلك المستوى. يتوقع بنك غولدمان أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 140 دولارًا للربع بأكمله.

هذا مستوى خجول مقارنة بـ 150 دولارًا الذي حذر مارك زندي الخبير الاقتصادي في Moody's Analytics من أنه قد يتسبب في مشكلة كبيرة للاقتصاد الأمريكي.

ولم يحدد البنك إلى أي مدى يتوقع ارتفاع أسعار البنزين، واكتفى بالقول إن أسعار النفط بحاجة إلى أن تصبح باهظة للغاية بحيث تتسبب في انخفاض الطلب بمقدار 500 ألف برميل يوميًا لإعادة التوازن إلى السوق.

عززت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الثلاثاء، أيضًا توقعاتها لأسعار النفط والبنزين والغاز الطبيعي، قائلة إنها لم تعد تتوقع أن تنخفض أسعار البنزين مرة أخرى إلى ما دون 4 دولارات للغالون بحلول سبتمبر.

من جانبها، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الآن أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 111.28 دولارًا للبرميل في الربع الثالث و104.97 دولارًا للبرميل في الربع الرابع. هذا أعلى من توقع EIA قبل شهر لخام برنت بمتوسط 103.98 دولار و101.66 دولار على التوالي.

النبا السار هو أن إدارة معلومات الطاقة لا تتوقع أن يكون البنزين بقيمة 4 دولارات في أمريكا هو المعيار حتى عام 2023. وتتوقع الوكالة أن يبلغ

متوسط سعر البنزين 3.87 دولار للغالون في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، رغم أن هذا المبلغ أعلى من 3.59 دولار في السابق.

لعام 2023، رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها للبنزين إلى متوسط 3.66 دولارات، مقارنة بـ 3.51 دولار سابقًا. لكن هذا سيظل يمثل تحسنًا كبيرًا عن سعر جالون 4.07 دولار المتوقع هذا العام.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن توقعاتها تتضمن الافتراض بأن الاتحاد الأوروبي سيتابع خطته لحظر واردات النفط الخام والمنتجات البترولية المنقولة بحرًا من روسيا.

وبينما من المتوقع أن تزيد الولايات المتحدة وأوبك + الإنتاج بشكل طفيف، تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج روسيا سينخفض بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا بين مايو 2022 ونهاية عام 2023. يعد هذا انخفاضًا أكثر حدة مما توقعته إدارة معلومات الطاقة سابقًا.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/08/oil-prices-140>

5 – ثلاثة أسباب قد تُبقي أسعار النفط مرتفعة.. واختبار مستويات قياسية

مرة أخرى هذا العام "ليس ببعيد"

نشر السبت، 04 يونيو / حزيران 2022



نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية --(CNN) عادت أسعار النفط إلى ما كانت عليه في الأيام الأولى لحرب أوكرانيا، ولا يبدو أن هناك احتمالات للشعور بالراحة بالنسبة للسائقيين والشركات في أي وقت قريب.

قفز سعر خام برنت، المعيار العالمي، متجاوزًا 124 دولارًا للبرميل في وقت سابق من هذا الأسبوع - أعلى مستوى منذ أوائل مارس - بعد أن أعلن

الاتحاد الأوروبي أنه سيخفض 90% من وارداته من النفط الروسي بحلول نهاية هذا العام.

تراجعت الأسعار منذ ذلك الحين بشكل طفيف إلى حوالي 117 دولارًا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوقعات بأن أوبك ستضخ المزيد من النفط، ولكن ليس بما يكفي لتخفيف الألم الذي يشعر به المستهلكون، أو لترويض التضخم العالمي المتفشي.

قال مات سميث، محلل نفط في Kpler ، إن "أسعار النفط المكونة من ثلاثة أرقام" من المرجح أن تستمر. وأضاف: "إذا عاد الطلب الصيني بقوة بعد عمليات الإغلاق واستمرت الأوضاع في روسيا، فإن إعادة اختبار أعلى مستوى وصلت له الأسعار هذا العام عند 139 دولارًا لن يكون بعيدًا". أوروبا تتخلى عن النفط الروسي

على الرغم من أن ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو يثيران شبح الركود، فمن غير المرجح أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بما يكفي لخفض الأسعار، كما حدث في عام 2008.

وقال سميث "القلق هذه المرة - لأنها قضية جانب العرض - أنه حتى لو كنا نتجه إلى الركود... فقد لا نشهد بالضرورة انخفاض الأسعار بشكل كبير". تبنى الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة رسميًا حظره النفطي، وهو جزء من حزمة سادسة من العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا. لدى معظم دول الاتحاد الأوروبي الآن ستة أشهر للتخلص التدريجي من واردات الخام الروسي، وثمانية أشهر لجميع المنتجات النفطية الأخرى.

وقال سميث إن الكتلة الأوروبية ستواصل على الأرجح شراء بعض النفط من روسيا في الوقت الحالي، لكنها تتسوق بحثًا عن موردين بديلين. وفقًا

لبيانات Kpler ، تضاعفت واردات النفط الخام من أنغولا ثلاث مرات منذ بداية الحرب، في حين ارتفعت الكميات البرازيلية والعراقية بنسبة 50% و 40% على التوالي.

قال روسلان خصاونة، كبير محلي زيت الوقود في شركة Vortexa ، CNN، إن الحصول على النفط من مواقع نائية أكثر سيبقي الأسعار مرتفعة.

يمكن للحكومات القيام ببعض الأشياء لتخفيف الأسعار، بما في ذلك تقديم دعم للوقود وتحديد الأسعار عند المضخة. لكن الحل السحري الذي يحتاجه العالم حقًا لخفض الأسعار - الكثير من المعروض - يصعب الحصول عليه. بدائل غير كافية

في العام الماضي، شكلت روسيا 14% من إمدادات النفط العالمية، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، كما أن عقوبات الغرب على روسيا تخلق بالفعل فجوة كبيرة في السوق. أوقفت روسيا ما يقرب من مليون برميل يوميًا من إنتاج النفط في أبريل، وقد يصل هذا إلى حوالي 3 ملايين برميل يوميًا خلال النصف الأخير من عام 2022، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، يوم الخميس على ضخ 648 ألف برميل إضافية من الخام يوميًا في السوق العالمية في يوليو وأغسطس - أكثر من 200 ألف برميل - في صفقة شملت روسيا.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج النفط العالمي، باستثناء روسيا، يجب أن يرتفع بأكثر من 3 ملايين برميل يوميًا لبقية هذا العام، لمعادلة تأثير العقوبات.

لكن سميث يعتقد أن هذا قد يكون من الصعب تحقيقه. وقال إنه حتى قبل الحرب في أوكرانيا، كان منتجو النفط يخفضون استثماراتهم في الإنتاج مع توجههم نحو الطاقة المتجددة. وأوبك لها حدودها. وقال "أوبك + تكافح بالفعل لمواكبة الاتفاق الحالي - حتى الأعضاء الأساسيون في أوبك مثل السعودية والإمارات والكويت صدروا الشهر الماضي أقل بكثير مما كان في أبريل".

طلب عالمي قوي

لأشهر، أدى الإغلاق الصارم جراء فيروس كورونا في شنغهاي وبكين ومدن صينية كبرى أخرى إلى إضعاف الطلب في أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم.

ولكن مع بدء الحكومة الصينية في إزالة هذه القيود، فإن الطلب المكبوت قد يرفع الأسعار. يمكن للصين أيضاً زيادة وارداتها من النفط من روسيا. تقدر Vortexa أن الصين استوردت 1.1 مليون برميل يومياً من النفط الروسي المحمول بحراً في مايو، بزيادة حوالى 37 ٪ عن متوسط العام الماضي.

قال سميث إنه لا يتوقع أن يعود الطلب في الصين "بقوة" بسبب نهجها التدريجي في رفع القيود.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/04/oil-prices-what-next>

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية: 

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - NBP pokazał prognozy, w które sam nie wierzy.

Wywołały nie lada zamieszanie

Inflacja szczyt osiągnie dopiero w I kwartale 2023 r., gdy wyniesie niemal 19 proc., a nie za chwilę, jak mówił w piątek prezes NBP – sugerują prognozy analityków tej instytucji. W praktyce może się okazać, że żaden z tych scenariuszy nie będzie celny.



Foto: Bloomberg

– Jeśli po wakacjach inflacja będzie ciągle rostała, będziemy podnosili stopy – deklarował w piątek prezes NBP.

Grzegorz Siemiończyk, 12.07.2022

Według ekonomistów z NBP inflacja osiągnie szczyt w wakacje, a następnie zacznie maleć, aby pod koniec 2024 r. wrócić do celu banku centralnego – tak o nowych prognozach Departamentu Analiz i Badań Ekonomicznych NBP mówił w piątek prezes tej instytucji Adam Glapiński. Taka ścieżka inflacji, w połączeniu z ryzykiem recesji w Polsce, może uzasadniać zakończenie trwającego od października 2021 r. cyklu podwyżek stóp procentowych. Już w lipcu RPP podwyższyła główną stopę NBP o 0,5 pkt proc., do 6,5 proc., zamiast o 0,75–1 pkt proc., jak w poprzednich czterech miesiącach. Glapiński wskazywał, że ta ostrożna podwyżka może być już jedną z ostatnich, a może nawet



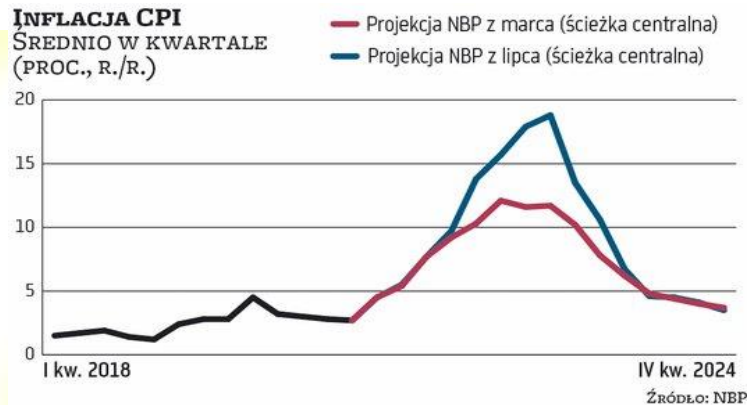
ostatnią, o ile prognozy DAiBE okażą się celne. Te wypowiedzi wyraźnie wpłynęły na rynkowe oczekiwania co do poziomu stóp NBP. W poniedziałek uczestnicy rynku zakładali, że w szczytowym momencie będą one o 0,75 pkt proc. niżej, niż wydawało się zaledwie kilka dni wcześniej, przed posiedzeniem RPP.



[parkiet.com](https://parkiet.com)

Nic dziwnego, że poniedziałkowy „Raport o inflacji”, w którym znalazły się szczegóły prognoz DAiBE, wywołał wśród obserwatorów polityki pieniężnej spore kontrowersje. Na pierwszy rzut oka wynika z nich, że inflacja szczyt osiągnie dopiero w I kwartale 2023 r. i będzie on znacznie wyżej, niż się dotąd wydawało. Centralna ścieżka projekcji, czyli najbardziej prawdopodobny scenariusz, wskazuje, że na początku przyszłego roku wskaźnik cen konsumpcyjnych (CPI) będzie rósł średnio w tempie 18,8 proc. rok do roku, w porównaniu z 15,6 proc. w czerwcu. Co więcej, w sferze wyników prawdopodobnych jest nawet inflacja dochodząca do 26 proc. Prognozy DAiBE nie potwierdzają też, jakoby w horyzoncie oddziaływania polityki pieniężnej inflacja miała wrócić do celu banku centralnego, czyli 2,5

proc. Co najwyżej dotknie górnej granicy pasma dopuszczalnych odchyień od tego celu, tzn. 3,5 proc.

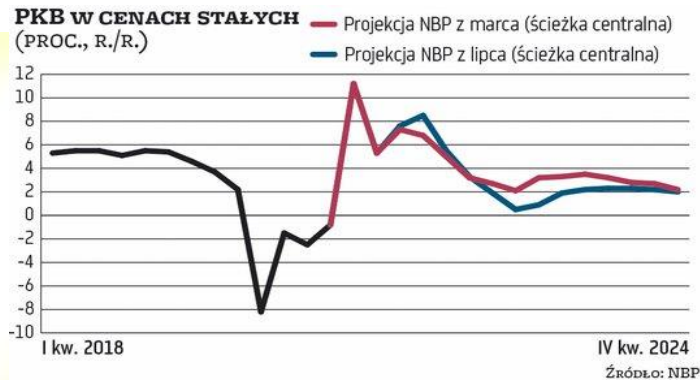


#### Techniczna górka

Więcej światła na nowe prognozy DAiBE rzuciła konferencja prasowa dyrektora tego departamentu Piotra Szpunara i jego zastępcy Jacka Kotłowskiego. Wygląda na to, że rozbieżności między tymi prognozami a wypowiedziami prezesa NBP są pozorne. Wynikają z tego, że projekcja DAiBE opiera się na założeniu braku zmian w polityce pieniężnej oraz w stanie prawnym. To oznacza, że w ścieżce centralnej projekcji zaszyta jest stopa referencyjna NBP na poziomie 6,0 proc., a nie 6,5 proc. i – co ważniejsze – wygaśnięcie z końcem października tzw. tarczy antyinflacyjnej. Tymczasem we wtorek rzecznik rządu Piotr Mueller sygnalizował, że tarcza zostanie ponownie przedłużona.

– Jeśli tarcza zostanie wycofana w całości w październiku, to szczyt inflacji będzie później, na początku 2023 r. Ale to jest coraz mniej prawdopodobne. Jeśli tarcza zostanie przedłużona, jak teraz

można oczekiwać, to szczyt inflacji będzie latem. I nie będzie dużo powyżej dzisiejszego poziomu inflacji – mówił dyrektor Szpunar.



Na to, jak istotny dla perspektyw inflacji jest moment wygaszenia tarczy, czyli czasowych obniżek podatków pośrednich, m.in. od żywności, nośników energii i paliw, wskazują symulacje DAiBE. Przy założeniu, że podatki wróciłyby do wyjściowego poziomu z początkiem przyszłego roku, inflacja wyniosłaby wtedy średnio 13 proc., po 13,6 proc. w br. Gdyby jednak tarcza obowiązywała do końca 2023 r., to inflacja spadłaby do 9 proc. To jest scenariusz zbliżony do przeciętnych prognoz ekonomistów ankietowanych przez „Parkiet” na początku lipca. Większość z nich zakłada bowiem, że ze względu na wybory parlamentarne rząd do końca 2023 r. nie będzie w stanie wycofać się z tarczy. To jednak oznaczałoby zarazem, że w 2024 r. inflacja nie wróciłaby do pasma dopuszczalnych odchyień od celu NBP. – To byłoby jednak czysto techniczne podbicie inflacji – tłumaczył Piotr Szpunar, sugerując, że nie wpłynęłoby to na politykę pieniężną.

W 2024 r. inflacja w celu? Niezupełnie

Prognozy ekonomistów NBP sugerują, że pod koniec 2024 r. inflacja wróci do celu – mówił w piątek prezes tej instytucji Adam Glapiński. Te prognozy mogą uzasadniać rychłe zakończenie cyklu podwyżek stóp procentowych, a pod koniec 2023 r. mogą pozwolić na ich obniżki. Ale opublikowane w poniedziałek szczegóły prognoz NBP aż tak jednoznacznie nie są.

Jak wskazuje Michał Rot, ekonomista z PKO BP, ewentualny wzrost inflacji w I kwartale 2023 r. w pobliżu 19 proc. w razie wygaszenia tarczy też nie byłby dla RPP powodem do reakcji. – Ten „techniczny” szczyt byłby efektem zmian administracyjnych, a nie procesów inflacyjnych i jako taki powinien zostać zignorowany przez RPP. Oczyszczona z takich efektów inflacja swój szczyt osiąga latem br., tak jak mówił wcześniej prezes NBP – tłumaczy.

Marcin Mazurek, główny ekonomista z mBanku, zauważył zaś, że nawet przy założeniu, że tarcza zostanie utrzymana w mocy, na początku 2023 r. inflacja i tak prawdopodobnie wystrzeli, przebijając tegoroczny wakacyjny szczyt. Taki będzie efekt wzrostu cen energii. – Naszym zdaniem RPP na to jednak nie zareaguje – ocenia.

Bezrobocie pójdzie w górę

Niechęć RPP do dalszego zaostrzania polityki pieniężnej to wynik ostrego hamowania gospodarki, które także zapowiada projekcja DAiBE. Wynika z niej, że w 2023 r. PKB Polski wzrośnie prawdopodobnie (znów, to ścieżka centralna) o zaledwie 1,4 proc., po 4,7 proc. w br. Poprzednio, w marcu, analitycy NBP spodziewali się wzrostu PKB w 2023 r. o 3 proc., po 4,4 proc. w br. Dla

porównania, ankietowani przez „Parkiet” na początku lipca ekonomiści przewidywali przeciętnie, że aktywność w polskiej gospodarce wzrośnie w przyszłym roku o 1,8 proc., po 4,7 proc. w br.

Jacek Kotłowski uspokajał, że ten scenariusz dopuszcza tzw. techniczną recesję, tzn. co najmniej dwie z rzędu kwartałne niżki PKB oczyszczonego z wpływu czynników sezonowych, ale nie „ekonomiczną recesję”. Wydźwięk prognoz DAiBE jest jednak bardziej pesymistyczny.

© Licencja na publikację, © ® Wszystkie prawa zastrzeżone, Źródło: Parkiet

[https://www.parkiet.com/gospodarka-krajowa/art36688951-nbp-pokazal-prognozy-w-ktore-sam-nie-wierzy-wywolaly-nie-lada-zamieszanie?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm\\_source=salesmanago&utm\\_medium=mailing&utm\\_campaign=default](https://www.parkiet.com/gospodarka-krajowa/art36688951-nbp-pokazal-prognozy-w-ktore-sam-nie-wierzy-wywolaly-nie-lada-zamieszanie?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=default)

## 7 - GCC nationals expected to increase investments in the UK real estate: Report



ARAB NEWS, July 13, 202200:19

BLME said that investors concerned with wealth preservation should concentrate on London as a "safe" investment bet

LONDON: In the face of global inflationary pressures, supply-chain disruption, and interest rate rises, GCC nationals are expected to increase their investments in UK real estate, according to a new report.

The Bank of London and The Middle East (BLME), a London-based independent Shariah-compliant bank, stated that there is a

"clear opportunity for GCC investors to unleash the post-pandemic potential of property assets across the United Kingdom, with regional markets now outpacing London's growth.

"BLME stated that investors concerned with wealth preservation should concentrate their efforts in London, despite lower potential yield and capital appreciation, because the city is regarded as a "safe" investment bet.

However, for higher yield potential, investors might look at regions away from the capital.

"For example, prime City of London office yields are currently at 3.75 percent, whereas their equivalent in the regions is 4.75 percent," the bank said.

According to a May report by property consultancy Knight Frank, Gulf-based high-net-worth families have returned to property investments in recent months as the real-estate market recovered from the worst effects of the COVID-19 pandemic.

It was recently reported that GCC investors are leveraging a weak pound to buy assets in the UK's luxury property market after the pound fell to its lowest level against the dollar since March 2020 in early June. According to Knight Frank, the number of offers accepted in prime central and outer London reached a 10-year high in May.

<https://www.arabnews.com/node/2121361/business-economy>



## 8 - UAE's Mubadala leads \$400m funding round for Berlin-based insurtech



ARAB NEWS, July 12, 202220:55

Wefox increased its post-money valuation to \$4.5bn

LONDON: Wefox, a Berlin-based insurtech, has closed a \$400 million Series D funding round led by Mubadala Investment Company, according to a Gulf Business report.

Eurazeo, LGT, Horizons Ventures, OMERS Ventures, and Target Global were among the other investors in the round.

Wefox, which is a fully licensed digital insurance company that sells insurance to intermediaries, has more than two million customers.

Wefox's valuation has risen from \$3 billion to \$4.5 billion in a year, defying the current trend in the insurtech and tech sectors.

“Unlike most direct-to-consumer insurtechs, wefox acts as an ecosystem enabler, empowering the various distribution channels instead of competing with them,” said head of Mubadala Ventures Ibrahim Ajami.

“This model has allowed wefox to scale quickly and sustainably, providing brokers and customers alike a platform that seamlessly digitises the insurance market,” Ajami added.

“This new valuation of \$4.5 billion is a clear validation of our business model, which focuses on indirect distribution via agents



rather than direct. This makes our business one of the most credible insurtechs in the market right now. We continue doubling our revenues with last year reaching \$320m” CEO and founder of wefox Julian Teicke said.

Teicke continued: “Within the first four months of this year wefox generated more than \$200m in revenues, which keeps us on track to achieve our revenue target of \$600m by the end of 2022.

“Wefox now has more than two million customers and we aim to reach three million customers by the end of this year. It is further proof that wefox is trusted and testament to our focus on prediction and prevention, rather than the traditional approach of repair and replace. “We are making insurance 10 times better through technology. As a result, our customer experience is simple and fit for purpose for the way we live today.”

<https://www.arabnews.com/node/2121201/business-economy>

## 9 - Israel wants Saudi Arabia to be part of common Middle East market

Finance minister says Saudi Arabia could be part of "a kind of trans-Middle East highway"



Israeli Finance Minister Avigdor Lieberman speaks during a parliamentary meeting at the Knesset, on 27 June 2022 (AFP), By : MEE staff, 11 July 2022

Israeli Finance Minister Avigdor Lieberman said on Monday that he hopes US President Joe Biden's visit to the region this week will lead to the creation of a common Middle East market.

Biden is scheduled to embark on a four-day trip to the Middle East this week, where he will first visit Israel and the occupied West Bank. The visit will then culminate with a major gathering of regional leaders in the Saudi Arabian port city of Jeddah.

At an economic conference hosted by the Calcalist newspaper, Lieberman discussed the prospects of integrating economies in the region: "It is time to create a new, common market in the Middle East."

"It will change the reality here from end to end, in both the fields of security and of economics. Therefore, I hope the emphasis during Biden's visit will be on creating this new market in the Middle East."

Israel established full diplomatic relations in 2020 with Bahrain and the UAE through the US-brokered Abraham Accords agreements. Morocco and Sudan normalised ties soon after.

The move broke with decades of precedence among Arab states which long conditioned recognising Israel on the establishment of an independent Palestinian state within the 1967 borders.

Egypt and Jordan established diplomatic ties with Israel decades ago, but interactions have remained largely between the governments. In contrast, the Abraham Accords signatories, to varying degrees, have sought to build economic and cultural links with Israel. More than 250,000 Israel tourists have visited the UAE since the signing of the Abraham Accords. Earlier this year, the two

countries also signed a free trade agreement, removing tariffs on 96 percent of bilateral trade.

Lieberman included Saudi Arabia, in addition to Jordan and other Gulf states, as potential members. He said the creation of such an economic bloc remained "[a] big challenge".

It is no secret that Gulf states have struggled to integrate their economies. The Gulf Cooperation Council (GCC) states have not completed the establishment of a long-delayed customs union or a common Gulf market, and a near four-year Saudi-led embargo on Qatar only ended last year. Free trade talks between the EU and the GCC floundered in 2008.

#### 'Breakthroughs'

Saudi Arabia, the Arab world's only G-20 economy, has no formal ties with Israel. Ahead of Biden's trip to the region, US officials have hinted that new states could take steps to normalise relations with the country.

The US is believed to be negotiating a deal to transfer two Red Sea islands from Egypt to the Kingdom, in a move that could eventually pave the way for Riyadh to normalise ties in the future. In a symbolic move, Biden will be the first US president to officially fly from Israel to Saudi Arabia this week.

Also speaking at the conference, Israeli national security adviser Eyal Hulata said that within the framework of Biden's visit "it is certainly possible to begin talking about the potential expansion of our markets in the region".

"It's no coincidence that Biden is coming here on Wednesday and continuing on Friday from here to Saudi Arabia by direct flight," Haluta added. "The ability to attend to these things carefully, step by step, can bring about breakthroughs."

Lieberman said his regional vision would include "a kind of trans-Middle East highway" and rail network linking up partner countries such as Israel, Jordan, Saudi Arabia, Bahrain - and Abu Dhabi and Dubai in the United Arab Emirates.

<https://www.middleeasteye.net/news/israel-wants-saudi-arabia-be-part-common-middle-east-market>



10 - تحسن قيمة الليرة اللبنانية.. ما أسباب ومدى استدامة انخفاض سعر

صرف الدولار؟

جنى الذهبي 23/1/2022



تراجع سعر صرف الدولار تدريجياً مقابل الليرة اللبنانية من 33 ألفاً إلى ما دون 23 ألفاً (غيتي)

بيروت - أحدث انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة صدمة في لبنان، وفي أقل من أسبوعين، كبحا الليرة من انهيار مدوّ، فتراجع سعر صرف الدولار تدريجياً من 33 ألفاً إلى ما دون 23 ألفاً، كاسراً توقعات استمرار انهيار الليرة دون سقف.

ويجد محللون أن التحسن بأكثر من 10 آلاف ليرة اصطناعي وسياسي قبيل إقرار الحكومة موازنة 2022، وأنه غير دائم، ويرى آخرون أن مصرف لبنان المركزي أثبت قدرته على التحكم في السوق النقدي، مفعلاً دور منصبه "صيرفة"، إذ سجل تداولها للدولار لأول مرة أرقاماً أعلى بليرات من تداوله بالسوق السوداء.

ومع ذلك، لم يُلغ هذا "التحسن" حقائق موجعة لدى اللبنانيين، ومنها: أسعار السلع الأساسية من غذاء ومحروقات ودواء ارتفعت منذ خريف 2019 نحو 1400%، ومعدلات التضخم تجاوزت 700%، والنتائج المحلي تقلص لأكثر من نصف قيمته، والليرة خسرت أكثر من 90% من قيمتها نتيجة غياب التداول بسعرها الرسمي (1507 ليرات)، والحد الأدنى للأجور يوازي 29

دولارا ومعدله العام نحو 66 دولارا، وأزمة الكهرباء مستفحلة ومرافق الدولة تشهد انحلالا تاريخيا.

### المركزي يتدخل

ويرتبط انخفاض سعر صرف الدولار بإعلان حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، منتصف الشهر الجاري، اتفاه مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المالية يوسف خليل على السماح للمصارف التجارية بشراء الدولارات منه دون سقف بالسعر الذي تحدده منصته "صيرفة".  
وعليه، وسع سلامة صلاحيات المصارف في تعميم 161، الذي أصدره منتصف ديسمبر/كانون الأول 2021، وسمح للمصارف بدفع السحوبات النقدية لعملائها، ضمن الحدود المعتمدة، بالدولار النقدي وفق سعر "صيرفة".

وساد منطق المضاربات السوق النقدي طوال الأزمة، لكن قيمة الليرة تحسنت أخيرا، برأي مراقبين، نتيجة امتصاص المركزي الكتلة النقدية بالليرة، وتزايد الطلب عليها وتراجعها عن الدولار.



تدخل مصرف لبنان المركزي لخفض سعر صرف الدولار يسهل الاتفاق على سعر صرف بالموازنة وإلغاء الفجوة مع السوق السوداء (رويترز)

فكيف يقرأ خبراء إجراءات المركزي؟

يعتبر رئيس قسم البحث والتحليل الاقتصادي في بنك "بيبلوس" اللبناني نسيب غبريل أن إجراء المركزي يهدف لضبط سعر الصرف، وأن سماحه للمصارف بشراء الدولارات دون سقف وبيعها لزيائنها، أفرادا

ومؤسسات، أدى لضخ الدولارات، وترافق مع عودة ثنائي حزب الله وحركة أمل للحكومة كعامل إيجابي لمناقشة الموازنة. وقال للجزيرة نت إن الهدف من ضخ السيولة هو تخفيض سعر الصرف بالسوق الموازي لإلغاء الهامش مع منصة صيرفة، وللتشجيع على شراء الدولارات من المصارف. من جانبها، تشير الأكاديمية والباحثة في القوانين المصرفية سابين الكيك إلى أن المصارف المركزية تلجأ عادة لمثل هذه الإجراءات في ظروف استثنائية ومفصلية، ليكون لها أثر صادم في السوق النقدي. وتجد أن خطوة مصرف لبنان ليست إصلاحية، بل هي تدخل تقني بمفاعيل اصطناعية، ولا تندرج ضمن التقنيات الطبيعية المعتادة للمصارف المركزية، مما يعزز الشكوك -برأيها- حول توقيتها. وتتساءل عن سبب عدم تدخله بالسوق بهذه الطريقة منذ بدء انهيار الليرة، وحين كانت كلفتها أقل والكتلة النقدية لليرات لم تبلغ هذا الحجم المتضخم. وقالت للجزيرة نت إن التحسن السريع في سعر الليرة لم ينتج عن أسس اقتصادية مكنت وضعيتها بالتوقيت والمفعول والأسلوب. ويتوافق معها الباحث والصحافي الاقتصادي منير يونس، مضيفا للجزيرة نت أن إجراء المركزي يضمن أهدافا منها: إثبات قدرته على كسر الحلقة الصاعدة بعدما تجاوز سعر الصرف 33 ألف ليرة للدولار الواحد. إثارة الخوف والقلق النفسي لدى أصحاب الدولارات المخبأة بالمنازل، ودفعهم لبيع دولاراتهم قبل هبوط سعر الصرف أكثر، ليسحبهم من السوق. الدفع نحو سعر صرف معتدل لإقرار الموازنة، وللتفاوض مع صندوق النقد.



سعي السلطة والمركزي لتهدئة المناخ الشعبي قبيل الانتخابات، وللإحياء

بأن الوضع النقدي والاقتصادي يتجه للتحسن.

ويعاني لبنان شحا كبيرا في الدولار نتيجة عوامل منها:

المصارف التجارية تفرض قيودا غير قانونية تمنع المودعين من

الحصول على ودائعهم بالدولار منذ نهاية 2019.

الاحتياطي الإلزامي للمركزي - عبارة عن التوظيفات الإلزامية

للمصارف التجارية لديه من أموال المودعين- انخفض أخيرا لنحو 12 مليارا

و700 مليون دولار، وكان قبل الأزمة نحو 32 مليار دولار.

تجاوز الدين العام 90 مليار دولار، بعضها يُستحق دفعه بالليرة، وعلى

الدولة ديون بسندات اليوروبوند تبلغ وحدها نحو 39 مليار دولار، وآخر سند

يستحق دفعه مع فوائده 2037.

من أين يأتي المركزي بالدولارات؟

يفيد منير يونس بأن المركزي ضخ حتى الآن (عبر تعميم 161) نحو

150 مليون دولار، ويرجح أن تكون عبر 3 مصادر: الصرافين، وشركات

تحويل الأموال، وجزء من الاحتياطي الإلزامي.

وقال إن من يستفيد من ضخ الدولارات هم المصارف لأن لديها نسبة

أرباح، وكبار التجار حاملو المليارات بالليرة، والمضاربون نظرا لعدم وجود

معلومات كافية حول حجم السوق النقدي.

ويضيف نسيب غبريل مصادر أخرى للدولار لدى المركزي:

حصوله على مليار و100 مليون دولار من السحوبات الخاصة بصندوق

النقد الدولي في سبتمبر/أيلول 2021 (علما بأن الصندوق تمنى ترشيد

استعمالها بقطاعات إنتاجية).

شركة طيران الشرق الأوسط المملوكة من المركزي، أعلنت أخيراً أرباحها الممتدة من 2011 حتى 2020 بـ700 مليون دولار، ووصل منها 440 مليون دولار للمركزي.

لدى المركزي عمليات تعزز إيراداته بالعملات الأجنبية، علماً بأن مصادر الاحتياطي بالعملات الأجنبية جفّت بالكامل بعد توقف تدفق الودائع الخارجية، وتخلف الحكومة عن سداد سندات اليوروبند في مارس/آذار 2020.

ويندد يونس ببعثرة المركزي للاحتياطي الإلزامي "لأنها من حق المودعين الذين احتجزت المصارف أموالهم". ويرفض غبريل المقاربة، مذكراً بأن المركزي صرف نحو 9 مليارات دولار على دعم السلع الأساسية، لكنها ذهبت للتجار والمهربين. وقال غبريل إن إجراءات المركزي منذ اندلاع الأزمة ملأت بعض فراغ السلطة التنفيذية والسياسية، ويجب ملاقاتها بإصلاحات بنوية بدل تحميله مسؤولية الانهيار.

وترفض سابين الكيك التكهن بمصادر دولارات المركزي، وتصفه بـ"الصندوق الأسود"، لأنه لا أحد برأيها يعلم حقيقة ما لديه، وبالتالي "كل أرقامه وعملياته موضع شك لدى المؤسسات الدولية والعارفين بالسياسات النقدية بسبب غياب شفافية عملياته".



انخفاض سعر صرف الدولار يرتبط بإعلان حاكم مصرف لبنان المركزي السماح للمصارف التجارية بشراء الدولارات منه دون سقف (رويترز)

الدولار والموازنة: ويترقب لبنان جلسة الحكومة المقبلة (غدا الاثنين) لبحث مشروع الموازنة العامة للعام 2022، وتحظى بأهمية بالغة تمهيدا للمفاوضات الرسمية مع صندوق النقد الدولي، ولجهة سعر الصرف الذي ستعتمده الحكومة للكهرباء والاتصالات والدولار الجمركي وغيرها من النفقات التشغيلية.

لذا، يجد منير يونس تدخل المركزي لخفض سعر صرف الدولار يسهل الاتفاق على سعر صرف بالموازنة وإلغاء الفجوة مع السوق السوداء، ويتوقع اعتماد الحكومة عدة أسعار صرف للموازنة تحت سقف سعر "صيرفة". ويعتبر أن المركزي يشتري الوقت مع السياسيين نظرا لأهمية سعر "صيرفة" على عدة مستويات: دورة الودائع الدولارية (دفعها بالليرة بدل الدولار)، وتوزيع الخسائر، ومفاوضات صندوق النقد، وانتخابات مايو/أيار المقبل.

وتشك سابين الكيك في نجاح الحكومة في إقناع صندوق النقد بالموازنة، لأنه -وفق رأيها- يريد موازنة تتضمن إصلاحات جذرية، بدءا بتوحيد سعر الصرف وتحريره، مروراً بالأمن الاجتماعي وربطها بخطة اقتصادية ولو بمدى متوسط نحو 3 سنوات. وذكرت أن الحكومة والمركزي والمصارف قد تنهرب من تحرير سعر الصرف، لأن موجوداتها تقيّم وفقه، ولا يريدون كشف خسائرهم ورأس المال المتآكل.

هل تدوم قدرة المركزي على خفض سعر صرف الدولار؟ يقول نسيب غبريل إن إجراء المركزي مؤقت وموضعي ولا يدعي الحل، وينتهي آخر الشهر، وربما يمدده، في حين يكمن الحل في إلغاء سبب وجود

سوق مواز، ووضع خطة التعافي والتفاوض رسمياً مع صندوق النقد، حتى تعود عجلة الاقتصاد ويتسنى للمركزي تكوين احتياطاته.

ويجد منير يونس أن قياس إيجابية وديمومة إجراء المركزي هو بانعكاسه على المستهلك اللبناني الذي يعاني من دلورة قيمة مختلف السلع، ويريد الحصول على سلة غذائية ودوائية أرخص، في حين أن الفوضى تتحكم بالسوق، والغلاء مستفحل إزاء ضعف الجهات الرقابية.

وقال إن المركزي ليس لديه خيارات كثيرة، ويعمل بالترقيع لتخفيف سرعة الارتطام الكبير، "لأن من أوصل البلاد لهذا الدرك لن يصنع الحلول". وتتوقع سابين الكيك أن يسجل سعر صرف الدولار قفزة كبيرة فور توقف المركزي عن ضخ الدولارات، لأن "مفاعيل تدخلاته قصيرة المدى، وقد تُلاقى لاحقاً صدماته الإيجابية لسعر الصرف بصدمات سلبية لغياب خطة متكاملة الأركان سياسياً ونقدياً واقتصادياً واجتماعياً".  
المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/1/23/%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8>

11 - الفقر وتراجع النمو يُدخلان إلى الشوارع أساليب نقل جديدة لم تكن

معروفة سابقاً

خالد أبو شقرا، 22 تموز 2022

الأزمة "تحبل" بنظريات الاقتصاد المنتج و"تلد" اقتصاد التوكتوك

ارتفاع أسعار المحروقات جعل من التوكتوك بديلاً عن السيارات

العشوائية تجتاح الاقتصاد في زمن الانهيار، وتعززه أكثر. المصالح التقليدية، ولا سيما منها الفردية الصغيرة "تذبل"، لتنشأ على جوانبها مصالح جديدة لا تقدم قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد. من هذه المصالح تبرز وسيلة النقل "التوكتوك"، التي تعمن نتيجة غياب الدولة وانعدام التنظيم، في "صبغ" الاقتصاد المأزوم أصلاً بـ"ألوان" تقلص الانتاج الحقيقي.

يخال للمتجول في المناطق اللبنانية عامة، وفي بعض قرى البقاع وعمار خاصة، أنه يسير في مومباي الهندية، أو كابل العراقية، أو حتى الدويقة المصرية. القاسم المشترك بين هذه العشوائيات الفقيرة هو تحول التوكتوك من وسيلة نقل فردية (دراجة)، إلى مهنة قائمة بحد ذاتها. فارتفاع أسعار البنزين، وتراجع فرص العمل في الزراعة والبناء وإصلاح السيارات، والزيادة الكبيرة التي لحقت في إيجارات المحلات... عوامل دفعت سائق الاجرة والبناء والمزارع والتاجر والحرفي، إلى الاستثمار بشراء التوكتوك الذي يكلف حوالى 3000 دولار، لتأمين القوت كل يوم بيومه. وهكذا تحولت هذه الوسيلة الهندية المنشأ سيارة أجرة، ومحل بقالة متنقلاً، وخدمة توصيل البضائع، ومقهى ومطعماً وقاطرة لآخواتها المعطلة... والقائمة تطول من ابتكارات فرضها الواقع المر.

#### استغلال الفوضى

معدورون "مستثمرو" التوكتوك، سواء كانت الشركات المستوردة، أو الذين رأوا في هذه الوسيلة خلاصهم من جحيم الفقر. ف"الطبيعة تكره الفراغ" على حد وصف أرسطو. وإن لم تملأه المؤسسات الانتاجية الشرعية سيملاه اقتصاد الظل بمهن ظرفية، يخشى أن تتحول إلى دائمة في ظل استمرار ضعف الدولة، ووجود نية مبطنة لتصفية الاقتصاد الشرعي. ف"هناك من

يستفيد من الأزمة وما تنتجه من تطورات للاستمرار في خراب البلد، وعدم قيام النقل العام المنظم والشرعي"، بحسب الباحث في ميدان النقل شوقي حاطوم. "ما يؤدي إلى تحقيق أهدافه بهدم دولة القانون والمؤسسات، ليبنى دولته على أنقاضها." وليد الحاجة

غالباً ما تترافق ظاهرة التوكتوك مع تخلف الاقتصادات وليس تقدمها. فبعدما لم يكن لهذه الوسيلة وجود فعلي في لبنان قبل العام 2019 ارتفع العدد اليوم إلى الآلاف. ومع تعمق الأزمة الاقتصادية أكثر، وتراجع الناتج المحلي إلى أقل من 20 مليار دولار وانهيار القدرة الشرائية للرواتب والاجور بالليرة اللبنانية سيزيد استعماله أكثر. فالمواطن الذي لم يعد بمقدوره تحمل كلفة التنقل بالسيارة الخاصة، سيعتمد على التوكتوك، خصوصا في ظل غياب النقل العام. إذ أنه في الوقت الذي تستهلك فيه السيارة صفيحة بنزين بقيمة 623 ألف ليرة لكل 150 كلم تقطعها، يسير التوكتوك لمسافة 700 كلم بـ 20 لیتراً. و"هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه"، بحسب رئيس تجمّع سيدات ورجال الأعمال اللبنانيين RDCL وصاحب شركة ANB "أبو خاطر" نيكولا أبو خاطر. بالإضافة إلى أنه يتسع لثلاث ركاب في حين أن متوسط عدد ركاب السيارة في لبنان هو 1.5 شخص. الامر الذي أدى إلى دفع العائلات إلى التهافت عليه من أجل الوصول إلى الاشغال أو إيصال الاولاد إلى المدارس أو الذهاب إلى السوق... وغيرها الكثير من الوظائف، التي لم يعد بمقدور المواطنين استعمال السيارات من أجل إتمامها."

استعمالات التوكتوك لم تقتصر في لبنان، كما في كل البلدان الذي ينتشر فيها، على النقل إنما تعدّتها إلى وسيلة لتحقيق الدخل في ظل ارتفاع البطالة



وتقلص فرص العمل، و"هو ما ساعد الكثير من العائلات على الصمود في ظل هذه الظروف الصعبة"، بحسب أبو خاطر كما أدت زيادة الطلب إلى إنشاء "خط تجميع" يوظف عشرات العمال من أجل جمع هذه الدراجات التي تأتي إلى لبنان مفككة". ويلفت أبو خاطر إلى أن "التوكتوك ليس وسيلة النقل الوحيدة التي تلاقي رواجاً في لبنان بسبب ارتفاع اسعار المحروقات وأكلاف الصيانة إنما أيضا الدراجات الكهربائية والدراجات الهوائية الكهربائية. فمع تراجع مبيع السيارات الجديدة بأكثر من 90 في المئة، نشأت الحاجة إلى بدائل عملية فكانت هذه الوسائل المتنفس للكثير من الافراد والمؤسسات".

لا يوجد تصنيف للتوكتوك: غياب التنظيم عن القطاع يبدأ بعدم وجود تصنيف للتوكتوك بعد في لبنان. فهو يسجل بحسب رئيس مصلحة تسجيل السيارات أيمن عبد الغفور، كدراجة نارية. و"لهذا يصعب إحصاء العدد الفعلي لهذه الآليات. مع العلم أن المعلومات شبه المؤكدة تلاحظ وجود بين 700 و800 توكتوك مسجل بشكل رسمي منذ العام 2020 ولغاية اليوم. في حين أن العدد الفعلي الموجود في الشوارع قد يتخطى هذا الرقم بأضعاف. فالكثير من المواطنين الذين يستعملون هذه الآلية في القرى والارياف لا يرون داعياً لقوننتها وتسجيلها؛ أولاً لعدم معرفتهم بانها خاضعة للتسجيل كونها تعتبر دراجة نارية وتستلزم دفع الميكانيك. وثانياً لاقتصار الاستعمال على الاحياء الداخلية في القرى والارياف وعدم السير به على الطرقات العامة".

اما من الناحية الثانية فيلفت عبد الغفور إلى أن "الكثير من الآليات المشابهة للتوكتوك والتي تقل قوة محركها عن 1000 واط لا تحتاج إلى التسجيل، إلا أن هذه الفئة ما زال عددها قليلاً. ويلفت عبد الغفور إلى "ضرورة تعديل القوانين لكي يصنف التوكتوك كفئة مستقلة ومختلفة عن الدراجات النارية،



وتحديد وظائفه بشكل دقيق. وهذا ما لم يلحظه النص التشريعي الأساسي الصادر في العام 2012 عندما لم تكن بعد ظاهرة التوكتوك منتشرة في لبنان. بعدها يصبح من السهل تنظيم هذه الفئة من الآليات، وملاحقة المخالفة منها. " سوء الاستعمال: المشكلة الثانية تتمثل في سوء استعمال التوكتوك. حيث يجلس فيه 4 أشخاص إضافة إلى السائق، الأمر الذي يعرض السلامة العامة للخطر، بنسبة تتجاوز 90 في المئة، بحسب حاطوم. " كما أن حلوله مكان سيارات الاجرة، أدى إلى انخفاض سعر النمرة الحمراء من 35 ألف دولار إلى 5000 دولار، وإضافة مشكلة جديدة على هذا القطاع الذي يعاني أساساً من التزوير المنظم والمقونن. "

البديل موجود... ولكن!: البديل عن التوكتوك يكون بوجود نقل عام منظم لا ينحصر في المدن الكبرى، إنما يطال أيضاً الأرياف وصولاً حتى المناطق النائية"، من وجهة نظر حاطوم. و"يمكن استخدام الباصات والميني باصات المنتشرة بكثافة في كل المناطق في هذه الخطة التي تكلف بين 500 مليون دولار و2 مليار بالحد الأقصى، وتوفر على المواطنين المبالغ الطائلة التي يتكبدها على النقل، وتخفف عن موازنة الدولة الأكاليف الكبيرة. خصوصاً مع رفض موظفي القطاع العام أن يكون بدل النقل عن اليوم الواحد 95 ألف ليرة، ومطالبتهم برفعه إلى أكثر من 200 ألف أو استبداله بقسائم بنزين. الأمر الذي لا طاقة للدولة على تحمله. كثرة الحديث عن الاقتصاد المنتج منذ العام 2019، كبديل عن الاقتصاد الريعي المنتشر، أدت إلى "حمل" البلد بالأفكار التي وصلت إلى حد المناداة بالزراعة على الشرفات والبالكين. وبعد نحو ثلاث سنوات على "حبل" الازمة المتقلبة من أي معالجات، كانت النتيجة ولادة اقتصاد "التوكتوك". خطورته أنه لا ينحصر بتأمين قوت كل يوم

بيومه، إنما بجنوحه بالاقتصاد أكثر نحو الاعمال "الميكرو – صغيرة" على حساب الانتاج الحقيقي.

[https://www.nidaalwatan.com/article/95307-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85-%D8%A9?utm\\_campaign=Post-84529&utm\\_medium=email&utm\\_source=CMS-2](https://www.nidaalwatan.com/article/95307-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85-%D8%A9?utm_campaign=Post-84529&utm_medium=email&utm_source=CMS-2)

## 12 - الودائع المصرفية تنخفض إلى 136.7 مليار دولار

23 تموز 2022

تراجعت الودائع لأجل للقطاع العام بالليرة بنسبة 43% رمزي الحاج بلغ إجمالي الودائع التي تشمل الودائع لأجل إضافة إلى الودائع تحت الطلب في جميع العملات 136.7 مليار دولار في نهاية أيار 2022، ما يشكّل انخفاضاً بقيمة 2.6 مليار دولار أميركي، أو بنسبة 1.9% من 139.3 مليار دولار أميركي في نهاية العام 2021. ويأتي ذلك كما بيّنت الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان حول توزيع الودائع المصرفية في المصارف التجارية في لبنان.

ويشمل مجموع الودائع وفق تقرير مصرف لبنان والمذكور في التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيلوس، وودائع القطاع الخاص التي بلغت 129 مليار دولار، وودائع المؤسسات المالية غير المقيمة التي بلغت 4.4 مليارات دولار، وودائع القطاع العام التي بلغت 3.5 مليارات دولار،

في نهاية أيار 2022. إن الأرقام بالدولار الأميركي احتسبت وفقاً لسعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

وبلغ إجمالي الودائع لأجل في جميع العملات 79.2 مليار دولار في نهاية أيار 2022، بحيث شكّل انخفاضاً بقيمة 7.8 مليارات دولار، أو بنسبة 9%، من 87.1 مليار دولار في نهاية العام 2021. واستحوذت الودائع لأجل على نسبة 58% من إجمالي الودائع بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية في نهاية أيار 2022، مقارنة بنسبة 62.5% في نهاية العام 2021.

تراجع ودائع القطاع العام: ويُعزى الانخفاض في الودائع لأجل إلى تراجع الودائع لأجل للقطاع العام بالليرة اللبنانية بنسبة 43%، وانخفاض بنسبة 12.5% في الودائع لأجل للقطاع العام بالعملة الأجنبية، وتراجع بنسبة 11.4% في الودائع لأجل للقطاع المالي غير المقيم، وانخفاض بنسبة 10% في الودائع لأجل للقطاع الخاص المقيم بالليرة اللبنانية، وتراجع بنسبة 8% في الودائع لأجل في القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية، وانخفاض بنسبة 4% في الودائع لأجل لغير المقيمين. ويعكس الانخفاض في الودائع لأجل عمليات السحب النقدي، وتحويل الأموال من الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب، في خضم أزمة الثقة التي بدأت في أيلول 2019. نتيجة لذلك، انخفض إجمالي الودائع لأجل بـ 87.3 مليار دولار منذ نهاية أيلول 2019.

الودائع لأجل للقطاع الخاص: وكشف التقرير عن أن إجمالي الودائع لأجل للقطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية بلغ 45.4 مليار دولار، ما يشكّل نسبة 33.2% من إجمالي الودائع في نهاية أيار 2022. تلتها الودائع لأجل لغير المقيمين بقيمة 16 مليار دولار (11.7%)، ثم الودائع لأجل للقطاع الخاص المقيم بالليرة اللبنانية بـ 12.3 مليار دولار (9%)، والودائع لأجل

للقطاع المالي غير المقيم بمبلغ 3 مليارات دولار (2.2%)، والودائع لأجل  
للقطاع العام بالليرة اللبنانية بقيمة 1.9 مليار دولار (1.4%)، والودائع لأجل  
للقطاع العام بالعملة الأجنبية بـ616.1 مليون دولار (0.5%)

في موازاة ذلك، بلغت الودائع تحت الطلب في جميع العملات في  
المصارف التجارية 57.5 مليار دولار في نهاية أيار 2022، وارتفعت بقيمة  
5.3 مليارات دولار، أو بنسبة 10%، من 52.3 مليار دولار في نهاية العام  
2021. واستحوذت الودائع تحت الطلب على 42.1% من إجمالي الودائع  
بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية في نهاية أيار 2022، مقارنة بنسبة 37.5%  
في نهاية العام 2021. ويعكس الارتفاع في الودائع تحت الطلب بشكل أساسي  
نمواً قدره 4.4 مليارات دولار في الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص المقيم  
بالليرة اللبنانية، وارتفاعاً قدره 823.3 مليون دولار في الودائع تحت الطلب  
للقطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية، وزيادة قدرها 152.5 مليون دولار  
في الودائع تحت الطلب لغير المقيمين، ونمواً قدره 45.7 مليون دولار في  
الودائع تحت الطلب للقطاع العام بالليرة اللبنانية، وذلك مقابل انخفاض قدره  
99.5 مليون دولار في الودائع تحت الطلب للقطاع المالي غير المقيم،  
وتراجع بقيمة 46.4 مليون دولار في الودائع تحت الطلب للقطاع العام بالعملة  
الأجنبية.

القطاع الخاص المقيم: وبلغت الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص المقيم  
بالعملة الأجنبية 31.8 مليار دولار، ما يشكّل نسبة 23.3% من إجمالي  
الودائع في نهاية أيار 2022. تلتها الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص المقيم  
بالليرة اللبنانية بـ15.3 مليار دولار (11.2%)، ثم الودائع تحت الطلب لغير  
المقيمين بقيمة 8 مليارات دولار (5.9%)، والودائع تحت الطلب للقطاع

المالي غير المقيم بمبلغ 1.36 مليار دولار (1%)، والودائع تحت الطلب للقطاع العام بالليرة اللبنانية بمبلغ 788.4 مليون دولار (0.6%) والودائع تحت الطلب للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة 202.7 مليون دولار (0.1%).

وتظهر أحدث الأرقام، أنّ بيروت وضواحيها شكلت نسبة 66% من ودايع القطاع الخاص و49.8% من عدد المودعين في نهاية آذار 2022. تلاها جبل لبنان بنسبة 15.1% من الودائع و18.6% من المستفيدين، وجنوب لبنان بنسبة 7.2% من الودائع و11.12% من المودعين، وشمال لبنان بنسبة 6.7% من الودائع و12% من المستفيدين، والبقاع بنسبة 5% من الودائع و8.4% من المودعين.

<https://www.nidaalwatan.com/article/95594->

[https://www.nidaalwatan.com/article/95594-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D9%84%D9%89-1367-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1?utm\\_campaign=Post-84529&utm\\_medium=email&utm\\_source=CMS-2](https://www.nidaalwatan.com/article/95594-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D9%84%D9%89-1367-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1?utm_campaign=Post-84529&utm_medium=email&utm_source=CMS-2)

الدكتور مصطفى العبدالله الكفري  
تقارير

رابعاً - الاقتصاد السوري:



13 - 6 مصارف تفوز بالمزاد الأول للاكتتاب على سندات خزينة



الخبر السوري: 02-02-2022

أعلنت وزارة المالية اليوم عن فوز 6 مصارف عامة وخاصة بنتائج المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية للعام 2022 للاكتتاب على سندات خزينة بأجل 5 سنوات وقيمة إجمالية 148.5 مليار ليرة سورية. وأشارت الوزارة في بيان لها إلى أن المزاد الأول المذكور جرى يوم أمس بمشاركة 9 مصارف عامة وخاصة تقدمت للاكتتاب على سندات الخزينة وشهد المزاد تقديم 20 عرضاً بينما بلغت نسبة تغطية العروض 76.25 بالمئة من حجم الإصدار المستهدف وبلغ معدل الفائدة التي ستوزع بشكل نصف سنوي لسند الخزينة الواحد 6.76 بالمئة وفقاً لحجم الاكتتاب من قبل كل مصرف.

وذكرت الوزارة أن إجراءات المزاد تمت وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم 60 لعام 2007 الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية. وكانت وزارة المالية أعلنت في الـ 19 من كانون الثاني المنصرم موعد المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية لعام 2022 للاكتتاب على سندات خزينة بأجل 5 سنوات وبقية إجمالية 200 مليار ليرة وذلك يوم الاثنين الـ 31 من كانون الثاني والذي صادف أمس.

ويأتي هذا المزاد ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية التي أعلنت عنها وزارة المالية نهاية العام السابق وفقاً لخطتها التمويلية للإنفاق



الاستثماري للعام الجاري من سندات الخزينة التي تشكل فرصة استثمارية للمصارف وعملائها من المؤسسات والشركات والأفراد.

<http://syrianexpert.net/?p=62510>

14 - 600 ألف أسرة... يعني وسطياً 3 ملايين مواطن... رقم له أكثر من معنى ان كنتم تعقلون.

مقالاتي في مجلة المشهد بنسختها الإلكترونية المنشورة أمس... وقبل ساعات من تنفيذ قرار رفع الدعم. اسحبوا الملف من الحكومة!

زياد غصن

ما يحدث في ملف الدعم بات معيباً بحق البلد.

فما تفعله الحكومة الحالية، ليس له من تفسير سوى واحد من اثنين:

- إما أنها تستخف بعقول المواطنين وقدرتهم على مقارنة المسائل بشكل صحيح، وإلا كيف يمكن تفسير تناقض وعدم واقعية البيانات والأرقام الإحصائية الواردة على لسان أكثر من مسؤول خلال الفترة الماضية، بدءاً من النسب الكثيرة للأسر المقترح استبعادها، إلى تقديرات احتياجات البلاد من السلع المدعومة، وصولاً إلى تكاليف الدعم المعلنة ومقارباتها، وغير ذلك الكثير!

- أو أن ما يحدث نتيجة طبيعية لأداء حكومي يتعامل مع الملفات بسطحية شديدة، ضيق أفق، وعدم تقدير للعواقب الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى السياسية، والدليل على ذلك ما يلي:

-تبدل موقف الحكومة خلال الفترة الماضية أكثر من مرة، لا سيما لجهة إدراج شرائح أو إخراج شرائح من اللائحة الأولوية المعتمدة في كتاب اللجنة الاقتصادية المسرب من دون مبررات موضوعية وشفافية في النقاش، وهذا دليل تخبط، وعدم قدرة على إدارة الملف بما يستحقه من أهمية، على عكس ما يقوله المسؤولون الحكوميون.

-عجز الحكومة بمسؤوليها كافة عن تقديم مبررات علمية مقنعة لما اعتمدته من شرائح، وأسباب تصنيفها كشرائح ميسورة مادياً. فمثلاً على ماذا اعتمدت في تصنيف صاحب سيارة سياحية سعتها 1500 cc على أنه ميسور الحال، في الوقت الذي لا يُستبعد طبيب دخله اليومي لا يقل عن مليون ليرة؟ -سجل الحكومة الحافل بالإخفاقات والتصريحات العشوائية، لا سيما بعد كل زيادة كانت تطراً على أسعار السلع المدعومة. ويمكن التأكد من حقيقة هذا الكلام من خلال قياس معدل التضخم الحاصل منذ تسلم الحكومة مهامها وحتى اليوم، تدهور الوضع المعيشي، نتائج سياسة الجباية، عودة ظاهرة الهجرة، والهجرة النوعية هذه المرة.... إلخ. إذ ما الذي تغير الآن حتى نثق بها هذه المرة؟

-هروب الحكومة من أولوية معالجة وضبط الفساد والهدر الكبيرين في مؤسسات الدعم وطوابيرها، إلى الحل الأسهل المتمثل في تقليص عدد المستفيدين من الدعم، وتالياً فالحكومة ترحل المشاكل الجوهرية إلى الأمام على حساب المواطنين ومعيشتهم.

أنا هنا أميل إلى اعتماد التفسيرين معاً. وستثبت الأيام القادمة أن معالجة ملف الدعم الحكومي بهذه الطريقة كان خطأ كبيراً من حيث الآلية، التوقيت، وتقدير النتائج تماماً كما حدث في العام 2008.

لذلك أقترح سحب الملف كاملاً من الحكومة الحالية، وتكليف مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين، المشهود لهم بالحكمة والعلم، بمناقشة هذا الملف بكل تفاصيله، تناقضاته، أبعاده، ووضع سيناريوهات المعالجة الممكنة. ففي مثل هذه الحالة، نكون على الأقل أمام مشروع يحترم العقل، ويتماهى مع متطلبات الطرف السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للبلاد. هامش: ما أخشاه أن يجري تنفيذ السيناريو المعتاد، أي أن ترفع الحكومة الدعم عن بعض الأسر ثم يجري تغيير الحكومة، اعتقاداً أن ذلك سيكون كفيلاً بتخفيف احتقان الشارع.

<http://almashhadonline.com/article/61f80807aeda7>

## 15 - برعاية حاكم مصرف سورية المركزي... المصرف الدولي

للتجارة والتمويل يفتتح فرعه في مول التاون سنتر بدمشق



الخبير السوري: في 30-01-2022

برعاية كريمة من الدكتور عصام هزيمة حاكم مصرف سورية المركزي، وبحضور الأنسة ميساء صابرين نائب الحاكم، افتتح المصرف الدولي للتجارة والتمويل فرعاً جديداً في مول التاون سنتر بدمشق. نائب الحاكم الانسة ميساء صابرين أكدت في تصريح إعلامي أن الأمل كبير بالوضع الاقتصادي نحو الأفضل والمصرف الدولي للتجارة والتمويل عندما يتوسع ويلبي حاجات الجمهور فإنه يعطي انطباع جيد للقطاع

المالي الذي نفتخر به حيث أصبحت التسهيلات متاحة للجميع سواء كفعاليات اقتصادية أم كأفراد.

بدوره السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف، أكد في تصريح إعلامي أن افتتاح فرع التاون سنتر بدمشق يأتي في إطار السياسة التوسعية للمصرف، حيث سيقوم الفرع بتقديم الخدمات المصرفية لكافة لفعاليات المتواجدة بالمنطقة سواء التجارية منها أو الصناعية، وتلبيتهم عبر تقديم الخدمات طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمعة والسبت إضافة إلى استمرارية عمل الفرع من بعد ظهر يوم الخميس.

وأشار السيد الجليلاتي إلى أن فروع المصرف تغطي امتداد الجغرافية السورية، وبافتتاح الفرع أصبح للمصرف عشر فروع عاملة في محافظة دمشق وريفها، إضافة إلى تسعة فروع أخرى عاملة في باقي المحافظات السورية، والمصرف مستمر بتوسيع شبكة فروع له لتصل خدماته إلى كل عملائه أينما وجدوا.

ونوه السيد الجليلاتي إلى أن المصرف يضطلع بدوره في عملية التنمية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية لكافة شرائح المجتمع وجميع الفعاليات سواء التجارية منها أو الخدمية أو الصناعية، وسيكون للمصرف دور رائد في دعم القطاع الصناعي في ضوء صدور قرار مجلس النقد والتسليف الذي أتاح للمصارف إمكانية تمويل المشاريع الصناعية بدون سقوف، بما يخدم عملية الإنتاج المحلي ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة بالقطر.

ولفت الرئيس التنفيذي بأن المصرف يقدم كافة التسهيلات الائتمانية الموجهة للأفراد عبر حزمة من قروض التجزئة والقروض السكنية وقروض الإكساء

والقرض التعليمي وقرض الطاقة البديلة بالإضافة إلى القروض الموجهة للنقابات (أطباء – صيادلة – مهندسين) وكشف السيد الجليلاتي عن أن افتتاح فرع التاون سنتر يتزامن مع تحضير المصرف لإطلاق حزمة من الخدمات المصرفية الالكترونية عبر منصة الكترونية تتيح للعميل خدمة الدفع الالكتروني والتسديد عبر نقاط البيع أو عبر تقنية الـQR ، إضافة إلى إتاحة خدمة فتح الحساب الكترونياً وبذلك يكون المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد باشر بإجراءات عملية التحول الرقمي والتي يوليها المصرف جلّ اهتمامه.

<http://syrianexpert.net/?p=62424>



أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - البنك المركزي الروسي يقترح حظرًا على العملات المشفرة



الخميس 20-01-2022 كتب: عمر علاء |

بيتكوين - صورة أرشيفية تصوير : رويترز

اقترح البنك المركزي الروسي يوم الخميس حظر العملات المشفرة في البلاد بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي. وأصدر البنك تقريرًا يقول

إنه يجب حظر العملة المشفرة كوسيلة للمعاملات التي تصدرها الحكومة، ويجب منع المؤسسات المالية من استخدامها، حسبما ذكرت وكالة رويترز. كما اقترحت حظر تعدين العملة المشفرة في ثالث أكبر منطقة في العالم لمثل هذا التعدين، مستشهدة بكمية الطاقة الكبيرة التي يتطلبها تعدين العملة عبر أجهزة كمبيوتر قوية.

قال البنك في التقرير، وفقاً لـ Fortune: «مخاطر الاستقرار المالي المحتملة المرتبطة بالعملات المشفرة أعلى بكثير بالنسبة للأسواق الناشئة، بما في ذلك في روسيا». «هذا يرجع إلى الميل الأعلى تقليدياً للادخار بالعملة الأجنبية والمستوى غير الكافي للثتيف المالي».

شهدت العملات المشفرة، طفرة دولية في السنوات الأخيرة، لكنها أثارت قلق بعض الحكومات لأنها مملوكة للقطاع الخاص ومتقلبة. في العام الماضي، حظرت الصين استخدام العملات المشفرة للمؤسسات والشركات المالية، ومنحت روسيا العملات المشفرة الوضع القانوني في عام 2020 لكنها منعت استخدامها كوسيلة للدفع، وفقاً لروترز.

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2508284>

انتهى التقرير

The report ended  
Raport się zakończył

\*\*\*